

واشنطن تتحدث عن سلطة فلسطينية "متجددة" وحكومة المتطرفين تعمل على انهيارها بخنقها اقتصاديا

نشرت مجلة "ايكونوميست" تقريرا قالت فيه إن الحرب في غزة أدت لواقع اقتصادي جديد وقاتم في رام الله، العاصمة الفعلية للضفة الغربية. وأشارت إلى أن محلات السوبر ماركت في رام الله قامت بتعيين حراس أمن لمحاربة اللصوص وتم إغلاق آلاف الشركات. ويعتقد أحد المسؤولين أن الأزمة الاقتصادية الحالية أسوأ من تلك الناجمة عن عمليات الإغلاق بسبب فيروس كورونا.

وتقول المجلة إن إسرائيل ألغت، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تصاريح عمل حوالي 160 ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. ويعمل عشرات الآلاف غيرهم في إسرائيل بشكل غير قانوني. وقبل الحرب كانت رواتبهم تضخ نحو 1.4 مليار شيكل (370 مليون دولار) شهريا في اقتصاد الضفة الغربية.

ولأنها لا تسيطر على حدودها، يتعين على السلطة الفلسطينية أن تعتمد على إسرائيل لتحصيل ضرائب الاستيراد نيابة عنها، والتي تمثل 64% من إجمالي إيراداتها. وعندما اندلعت حرب غزة، رفض بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف، تحويل أي من هذه الأموال إلى السلطة الفلسطينية، على الرغم من أن مجلس الوزراء الإسرائيلي أقر في وقت لاحق تسوية، قائلا إنه سيحجب الجزء الذي تدفعه السلطة الفلسطينية إلى غزة.

فعلى الرغم من سيطرة حماس على القطاع منذ عام 2007، إلا أن السلطة الفلسطينية لا تزال تغطي فاتورة الكهرباء في غزة لإسرائيل وتدفع رواتب الآلاف من العاملين في القطاع العام، بما في ذلك في وزارة الصحة وقوات الأمن الفلسطينية الرسمية، الذين يتقاضون رواتبهم مقابل البقاء في منازلهم. وردا على ذلك، رفض شكري بشارة، وزير مالية السلطة الفلسطينية، بشدة المبلغ بأكمله. ويقول إن قبول ذلك سيكون بمثابة "انتهاك لعقدنا الاجتماعي" مع الفلسطينيين في غزة. وقد أدى هذان العاملان إلى انخفاض إيرادات السلطة الفلسطينية

